State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

١٥ فبراير ٢٠١٧

السيد/ رئيس مجلس الأمة **المحترم**

تحيـــــة طيبـــة وبعـــد ،،،

نتقدم بـالاقتراح بقـانون المرفـق فـي شـأن إنشـاء اللجنـة الوطنيـة لتنظـيم وإدارة التركيبـة السـكانية، مشـفوعاً بمذكرتـه الإيضـاحية، برجـاء التفضـل بعرضـه علـى مجلـس الأمة الموقر.

مع خالص التحيـــــة ،،،

مقدما الاقـتراح

د. وليد مساعد الطبطبائي

وليد مساعد الطبطبائي

عضو مجلس الأمة

د. جمعان ظاهر الحربش

د. جمعان ظاهر الحربش

عضو مجلس الأمة

يحال إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
ويدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة

١٥/٢/٢٠١٧

www.kna.kw

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت
P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

اقتراح بقانون
في شأن إنشاء اللجنة
الوطنية لتنظيم وإدارة التركيبة السكانية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ بقانون إقامة الأجانب والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٣ بشأن الإحصاء والتعداد،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٥ بشأن إنشاء شركة مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

لأغراض تطبيق هذا القانون تكون للكلمات والعبارات الواردة أدناه المعاني المبينة قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك :

- **اللجنة** : اللجنة الوطنية لتنظيم وإدارة التركيبة السكانية.
- **الرئيس** : رئيس اللجنة الوطنية لتنظيم وإدارة التركيبة السكانية.
- **الوزير المختص** : وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.
- **الخطة** : الوصول إلى الحد الأقصى لأجمالي عدد الاجانب بنسبة (٥٠%) من إجمالي سكان الكويت، وللجنسية الواحدة بنسبة (٢٥% من إجمالي عدد المواطنين)، بحيث يكون وضعها وتطبيقها والانتهاء منها خلال مدة لا تتجاوز (٧) سنوات.

www.kna.kw

(المادة الثانية)

تنشأ لجنة تسمى " اللجنة الوطنية لتنظيم وإدارة التركيبة السكانية " لحماية دولة الكويت من العدد الزائد من المقيمين الأجانب وما يترتب عليه من ضياع هوية الدولة والمجتمع ولوضع السياسات التخطيطية لتعديل خلل التركيبة الحالية، بما يحقق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والوظيفي .

(المادة الثالثة)

يُصدر بتشكيل اللجنة مرسوم من مجلس الوزراء، على أن تتكون على النحو التالي :

١- وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رئيساً.

٢- ممثل عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية نائباً للرئيس.

٣- ممثل عن وزارة الداخلية عضواً.

٤- ممثل عن وزارة التربية والتعليم العالي عضواً.

٥- ممثل عن وزارة الاعلام عضواً.

٦- ممثل عن وزارة الصحة عضواً.

٧- ممثل عن وزارة العدل عضواً.

٨- ممثل عن وزارة التجارة والصناعة عضواً.

٩- ممثل عن ديوان الخدمة المدنية عضواً.

١٠- ممثل عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية عضواً.

١١- ممثل عن القطاع الخاص عضواً.

(المادة الرابعة)

يدعو الوزير اللجنة للاجتماع خلال تسعين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون، وتعقد اللجنة اجتماعاتها بدعوة من الرئيس أو نائبه وبحضور أغلبية الأعضاء، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبة، ويكون الاجتماع شهرياً.

(المادة الخامسة)

تهدف اللجنة إلى تحقيق ما يلي :

- تحقيق التوازن في التركيبة السكانية، والمحافظة عليه.
- التأكد من حصول المواطن الكويتي على جميع حقوقه التي نص عليهما الدستور.
- إتمام تنفيذ الخطة.
- القضاء على العمالة الهامشية.

(المادة السادسة)

تتولى اللجنة ممارسة المهام والاختصاصات التالية :

- دراسة شاملة لأبعاد التركيبة السكانية.
- وضع الخطة والسياسة العمالية اللازمة للوصول إلى الحد الأقصى لأجمالي الوافدين بنسبة (٥٠%) من إجمالي سكان الكويت، وللجنسية الواحدة بنسبة (٢٥% من إجمالي عدد المواطنين)، بحيث يكون وضعها وتطبيقها والانتهاء منها خلال مدة لا تتجاوز (٧) سنوات.
- تقديم توصيات للجهات المعنية لتوجيه مخرجات التعليم العالي ولسد العجز في سوق العمل من العمالة الكويتية.
- العمل على توفير ما لا يقل عن نسبة (١٥%) سنوياً من إجمالي الوظائف التي يشغلها العمالة الاجنبية في القطاع الحكومي، لتمكين العمالة الكويتية لشغلها.
- تحديد الاحتياجات الفعلية من التخصصات المطلوبة من العمالة الاجنبية وإنهاء إقامة العمالة الاجنبية الزائدة عن حاجة الدولة.
- إصدار القرارات التنظيمية والإلزامية لجميع المؤسسات والشركات التي تجلب العمالة بالشكل الذي لا يتعارض مع الخطة.

- دراسة إمكانية انشاء شركة مساهمة لاستقدام وتشغيل العمالة الأجنبية.
- دراسة وضع آلية جديدة لحل المشكلات المتعلقة بالجوانب القانونية والمالية والإنسانية.
- دراسة انشاء مدن سكنية خاصة للعمالة الأجنبية.
- إصدار اللائحة التنفيذية خلال ثلاثة أشهر من صدور هذا القانون.
- تقديم تقارير دورية لمجلس الأمة ربع سنوية عن كافة جوانب سير العمل.

(المادة السابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية
للاقتـــراح بقانـــون
فـي شـأن إنشـاء اللجنـة
الوطنية لتنظيم وإدارة التركيبة السكانية

مما لا شك فيه أن التركيبة السكانية في الكويت باتت تعاني خللاً واضحاً، يتسم بوجود أعداد كبيرة من الوافدين الذين ينتمون إلى جنسيات مختلفة – عربية وأجنبية – ومما يحمل هذا التنويع من التأثير على هوية المجتمع الكويتي فضلاً عن انعكاسات هذا على الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي في البلاد بالإضافة إلى المشاكل المرورية وكذلك انتشار العمالة الهامشية وخطرها على المجتمع وما تمثله تلك العمالة أيضاً من أعباء على المرافق العامة للدولة دون جدوى تُذكر.

لذا فقد أعد هذا الاقتراح بقانون في شأن إنشاء اللجنة الوطنية لتنظيم وإدارة التركيبة السكانية، لوضع خطة وسياسة عمالية مخصصة لعلاج الخلل في التركيبة السكانية، وستنصب تلك الخطة بشكل مركز لعلاج مشاكل الوافدين وستساهم بالقضاء على المشكلات التي سببها خلل التركيبة السكانية، فقد باتت تشكل تلك الأعداد المهولة من الوافدين بالبلاد ضغطاً على مرافق الدولة التي لم ولن تستوعب هذا العدد من الأجانب، كذلك كبّدت الدولة أموالاً طائلة من المدعومات دون مردود أو فائدة حقيقية.

مما أرهق ميزانية الدولة واستنزف خيراتها، وحصل ذلك جراء الازدياد الكبير والغريب في أعداد العمالة في السنوات الأخيرة دون دراسة من الحكومة.

لذا فقد بات لزاماً صدور قانون يحدد نسب الوافدين في البلاد حسب كل جنسية وينظم عملية وجودها في البلاد بما لا يؤثر على أمننا واقتصادنا وهويتنا الوطنية.